

مفتاح شعيب



نقل نوري مكر

شكل إعلان الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسي إعطاء مهلة أخيرة للفرقاء السياسيين للاتفاق على تنفيذ خارطة الطريق المقترحة لحل الأزمة السياسية صدمة مضاعفة للتونسيين، كونه جاء بعد نحو شهر من تعليق الحوار من دون جدوى، ولأنه أنذر بأن البلاد ذاهبة إلى كارثة فعلية إذا انتهت المهلة وظلت المواقف على حالها.

الأقرب إلى منطلق السياق إن ماراتون المفاوضات والحوارات التي امتدت نحو شهرين قد وصلت طريقاً مسدوداً واهتفت في تحقيق أي من الأهداف المرسومة مسبقاً، وما أعلنه العباسي لا يبدو أن يكون تأجيلاً لإعلان الإخفاق وتبرئة كاملة للذمة.

وبالنظر إلى المهل العديدة التي مرت، فالأمل بأن تتوج المهلة الجديدة بإنجاز يبقى ضعيفاً إن لم يكن معدوماً، والسبب أن فرقاء الحوار يبدو أنهم استمروا الفضل واتخذوه الصلح الأكثر تداولاً على السنتهم. فالحكومة التلاشية الأحزاب المؤقتة تتهم المعارضة بأحزابها العديدة بأنها فاشلة، وهذه المعارضة تعتبر الحكومة فاشلة، والأطراف المدنية ترى النخبة السياسية برمتها فاشلة وأنها مصيبة على الجميع، ووسط هذا الخضم كله تنزلق تونس شيئاً فشيئاً إلى مجهول مخيف وتحث بها المخاطر من كل صوب.

بعد تعليق الحوار الوطني في الثالث من نوفمبر الماضي حرصت المنظمات الراعية للحوار على إبقاء جذوة الرجاء مضيفة على معجزة تحصل في لحظة فارقة. ولكن المعجزة المنظرة تأخرت كثيراً ولم يتحقق شيء. وبعيداً عن التصريحات الناعمة التي يطلقها الفرقاء، فإن الأزمة أصبحت أعقد من أي وقت، فالثقة التي كانت شبه موجودة عندما انعقد الحوار في أكتوبر/تشرين الأول الماضي أصبحت اليوم مفقودة ومعدومة. وعوض أن يكون الرهان على التوافق في حده الأدنى، أصبح الرهان على التسلب والصدام، بعد أن تم اعتماد أساليب المناورات والمراوغات لفترة الصراع حتى وصلت الأمور إلى ما هي عليه اليوم.

ويتفصيل أدق فإن الصراع بين حركة النهضة الإسلامية، التي تقود الائتلاف الحاكم، والمعارضة بأوائها المختلفة قد يصل إلى مرحلة دق الأعتاق. وتؤشر التحركات الشعبية والإضرابات العامة المنتظمة من ولاية إلى أخرى إلى أن هناك تسخيناً للأجواء وربما لانفجار شعبي عاصف لا تكون نتائجه في صالح الائتلاف الحاكم الذي يزعم أنه الأقوى في كل المعادلة. وإذا لم يتخل هذا الائتلاف عن غروره واعتداده بشريعة انتخابية انتهت صلاحيتها قانوناً، فقد يواجه مصيراً قاسياً وتدخل البلاد معه في دوامة عنيفة قد تنتهي بتشكيل مشهد سياسي جديد يطبع بحلم النموذج الديمقراطي الذي عاشه التونسيون خيالاً طوال سنوات. في هذه الحالة تقف تونس أمام مفترق خطر للغاية. وللمرة للمليون، فإن تونس لا تستحق هذا المال، فهي أرقى من ذلك بكثير، وأكبر من أن تحشرها طائفة سياسية في زاوية ضيقة. وللمرة للمليون أيضاً، يتأكد أن النخبة السياسية، التي تمخضت بعد الانتفاضة، 2011 مازالت خارج المدار وفشلت في أن تكون أهلاً للاضطلاع بدولة والالتئام على طموحات شعب.

اقتحام مسلح للمجلس البلدي بتكريت في العراق..

الشرطة العراقية تستعيد مبنى شرطة (بيجي) من عناصر تنظيم (القاعدة)



جانب من الانتشار الأمني في محيط مبنى المجلس البلدي في مدينة تكريت



من آثار التضريرات الانتحارية

فيما فرضت الشرطة على الفور حظراً للتحول وأخلت المدارس. وفي هذه الأثناء، استعادت الشرطة السيطرة على مركز شرطة بيجي الذي اقتحمه انتحاريون وفجروا مدخل المركز وهربوا عدداً من السجناء التابعين لتنظيم القاعدة. وقد أفادت الأنباء في وقت سابق بأن قوات التدخل السريع وعناصر من الشرطة يواصلون عملية استعادة السيطرة على مبنى شرطة بيجي الذي اقتحمه مسلحون ينتمون للقاعدة، وقاموا بتفجير بعض السجناء الخطرين، بينهم 6 ينتمون لتنظيم

«داعش». وأضافت الأنباء أن اشتباكات تدور بين قوات الأمن والمسلحين المزودين بأسلحة للقتل. وكان مسلحون ينتمون للقاعدة قد سيطروا بالكامل على مباني الشرطة في بيجي، وقتلوا عدداً كبيراً من أفراد الشرطة، وانتشروا فوق مواقع أبراج المراقبة للمبنى، وتمكنوا من إطلاق سراح عشرات السجناء الخطرين المنتمين للقاعدة، معهم محكوم بالإعدام في قضايا إرهاب. وأفادت مصادر بأن المسلحين استولوا على مخازن أسلحة، فيما أشارت بعض الأنباء إلى سقوط عدد

من الضحايا جراء انفجار سيارة مفخخة بالقرب من مركز الشرطة. وأكد مصدر أمني أن المسلحين كانوا يخططون لتفجير عناصر ينتمون إلى «داعش» من مركز شرطة قضاء بيجي. من جانبها، فرضت الشرطة العراقية حظر التجول في بيجي إثر فرار السجناء، فيما توجهت قوة من السيارات والجيش من بغداد إلى بيجي شمال صلاح الدين لمساندة الشرطة في قتال المسلحين واستعادة مركز شرطة بيجي وجميع المباني الحكومية التابعة للشرطة.

اقتحم مسلحون مجهولون مبنى المجلس البلدي في مدينة تكريت، كبرى مدن محافظة صلاح الدين شمال بغداد، واحتجزوا موظفيه، حسبما أفادت مصادر في الشرطة العراقية. وأوضحت المصادر أن «مسلحين مجهولين فجروا سيارة مفخخة أمام مبنى المجلس، قبل أن يتمكنوا من اقتحامه واحتجاز عدد من موظفيه، من بينهم رئيس المجلس البلدي في تكريت وعدد من أعضاء المجلس». وتحدثت المصادر عن وقوع عدد من القتلى،

مقتل جندي لبناني وأربعة مسلمين في صيدا



الجيش اللبناني يعجز إجراءاته الأمنية في صيدا

العسكريين وجرح آخر، وقد قام عناصر الحاجز بإطلاق النار على المسلحين الآخرين وقتلهم، بحسب البيان. ولم تقدم قيادة الجيش تفاصيل عن المسلحين أو عصاباتهم، مشيرة إلى أن الشرطة العسكرية فتحت تحقيقات في الحادثين. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر أمني في صيدا قوله إن «الهجوم يبدو أنه مدبر، من دون أن يقدم تفاصيل إضافية. وبعيد الحادثين، عزز الجيش إجراءاته الأمنية، وقام بعمليات تحسيس واسعة وتفتيش دقيق للسيارات، ونشر نقاط في الساحات الرئيسية لمدينة صيدا التي تعد كبرى مدن جنوب البلاد. وشهدت صيدا في يونيو الماضي اشتباكات عنيفة بين الجيش ومناصرى الشيخ أحمد الأسير، وهو رجل دين مناهض لحزب الله والنظام السوري.

قتل جندي لبناني وأربعة مسلمين بينهم عسكريين للجيش اللبناني في مدينة صيدا جنوب البلاد، بحسب ما أفادت به قيادة الجيش. وقالت القيادة في بيان «أقدم رجل مسلح على تجاوز الحاجز الأمني التابع للجيش اللبناني شمال صيدا، ورمى قنبلة يدوية باتجاهه، مما أسفر عن إصابة عسكريين اثنين بجروح»، مشيرة إلى «رد عناصر الحاجز بالنار على الشخص المذكور مما أدى إلى مقتله». وأضاف البيان أنه بعد الواقعة الأولى بنحو ثلاث ساعات وصلت سيارة رباعية الدفع تقل ثلاثة مسلحين إلى حاجز الجيش في محلة مجدليون صيدا، فترجل أحدهم وفجر نفسه بقنبلة يدوية، مما أسفر عن مقتله هو واحد

اجتماع سري لجماعات التنظيم المرتبطة بـ(القاعدة)

خطة قتال جديدة في المغرب العربي يتبناها تنظيم (أنصار الشريعة)



عناصر من أنصار الشريعة المرتبطة بالقاعدة في ليبيا

إلى سوريا بينما التنظيم بحاجة لهم داخل البلاد.. حسب مصادر الصحفية. العطب الذي رفض في بداية الاجتماع من قبل قيادات تنظيم جبهة النصرة بالخصوص حسب الصحفية، قبل الأخير بعدما وافقت التنظيم على إخضاع المقاتلين المتوجهين إلى سوريا لإمرة جبهة النصرة، وليس لدولة العراق الإسلامية أو داعش. الاجتماع الذي لم تشارك فيه قيادات كبيرة من مختلف الجماعات لأسباب أمنية، يأتي بينما سادت أنباء قبل أيام عن سيطرة أربعة فصائل مسلحة أغلبها تنتمي للقاعدة على حدود ليبيا مع تونس والجزائر. أما جماعة أنصار الشريعة فتسيطر على عدة مناطق في شرق ليبيا، من بينها بنغازي وسرت ودرنة، مستفيدة من العلاقات الواضحة بين الثوار السابقين والحكومة، حيث سيطرت هذه الجماعات نفوذها على المنطقة وباتت تحت إمرتها مما سهل اجتماعاً بهذا الحجم تقول مصادر مختلفة.

تحدثت مصادر صحافية ألمانية من أن تنظيم أنصار الشريعة في بنغازي مع ممثلين عن تنظيمات أنصار الشريعة في كل من ليبيا وتونس والمغرب ومصر وممثلين جزائريين عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ويعود الأمر الذي عجل باجتماع سري لجماعات أنصار الشريعة في تونس وليبيا والمغرب ومصر بقيادات جزائرية من القاعدة في المغرب الإسلامي وأخرى من جبهة النصرة، إلى وضع خطة قتال جديدة في المنطقة، ومحاولة إعادة تقييم قدرات الجماعات المسلحة المنتشرة في جهات القتال. الاجتماع الذي دام ثلاثة أيام في بنغازي الليبية وكشفت عنه صحيفة «فيتل ما سوتناغ» الألمانية، شارك فيه أبو عياض زعيم تنظيم أنصار الشريعة في تونس والذي تقول الصحيفة أنه طلب دعماً إضافياً بالمقاتلين لمواجهة الحكومة التونسية، وأبدى رفضه لإرسال مقاتلين تونسيين

قتلى واعتقالات بصوف طالبان في أفغانستان

قتل أكثر من عشرين مسلحاً من طالبان، واعتقل آخرون في عمليات مشتركة نفذتها القوات الأفغانية وقوات المساعدة الدولية خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة بولايات مختلفة من أفغانستان، بينما بقي عنصر أمني حثفه وأصيب آخرون في تفجير انتحاري. وقالت وزارة الداخلية الأفغانية في بيان لها إن القوات الأفغانية نفذت مع قوات «إيساف» عمليات تطهير مشتركة بولاية كونا، وننغرها، ولغمان، وجوزجان، وغزني، وخوست، وهلمند، خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة. وأكد البيان أن هذه العمليات أسفرت عن سقوط 23 قتيلاً في صفوف مقاتلي حركة طالبان، فيما أصيب خمسة بجروح واعتقل 21 آخرون، لافتاً إلى أن القوى الأمنية صادرت كميات من القنذال الثقيلة والخفيفة من دون ذكر لأي خسائر في صفوف القوى الأمنية.

وقد استخدمت قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) في عملياتها طائرات بدون طيار في نوغار وننغرها ووسط أفغانستان وشرقها مما أسفر عن مقتل 11 من مسلحي طالبان. في المقابل، قتل عنصر استخباراتي أفغاني وأصيب ثلاثة آخرون في تفجير انتحاري قرب مدينة إروا الوطني، في نغرها شرق أفغانستان. ولم تعلن أي جهة بعد -بما في ذلك حركة طالبان- مسؤوليتها عن الحادث. وفي ولاية نورستان الواقعة شرقاً كذلك، قتل مديان في انفجار عبوة ناسفة مزروعة إلى جانب الطريق بسيارتها في مقاطعة شابا، ولم تتبين أي جهة المسؤولية عن العملية. وتأتي هذه التطورات الميدانية تزامناً مع تصريح للرئيس الأفغاني حامد كرزاي السبت قلل فيه من شأن الحديث الأميركي عن الانسحاب العسكري الكامل من أفغانستان إذا لم يوقع هو على الاتفاقية الأمنية بين البلدين التي ستحدد أطر الوجود العسكري الأميركي هناك بعد انسحاب حلف شمال الأطلسي نهاية 2014 من البلاد. وطالب كرزاي واشطن بالتوقف عن دعم المقاتل الأفغاني، وأن تساعد على بدء عملية سلام مع حركة طالبان باعتبارهما شرطين ضروريين لتوقيع الاتفاقية الأمنية الثنائية.

هل تتحول سوريا إلى وزيرستان جديدة؟



ركزت أبرز الصحف الأميركية على الشأن السوري في ظل تراجع نفوذ الجيش السوري الحر أمام جماعات إسلامية تنتمي لتنظيم القاعدة، وما يجب فعله من طرف المعارضة والولايات المتحدة، وقدمت إحدى الصحف ما تقول إنها دروس مستفادة من الحالة السورية. وكان للشأن التونسي نصيب في مساحات الصحف الأميركية ففتحت عنوان «هل يستطيع الجيش السوري الحر أن يحسن من أدائه؟»، يستخلص الكاتب ديفيد إغناشيوس في صحيفة واشنطن بوست أن أمام رئيس الجيش الحر سليم إدريس خيارين، إما أن يعيد النظر في إستراتيجيته بعد نمو نفوذ الجماعات المنتمية لتنظيم القاعدة في سوريا، أو أن يتخلى عن القتال. وينقل الكاتب عن مسؤول في الجيش الحر قوله إن «السبيل الوحيد لمنع سوريا من التحول إلى وزيرستان جديدة هو أن تدخل الولايات المتحدة

هل تتحول سوريا إلى وزيرستان جديدة؟

التي تقوم بها قوات بلاده في جمهورية أفريقيا الوسطى، لأن العنف قد يتجدد مع تدهور الوضع الإنساني لعشرات الآلاف من اللاجئين. وصرح فاييوس لإذاعة «أوروبا 1» بأن «هذه مشكلة كبيرة حقاً، سأوجه غداً إلى مجلس وزراء الخارجية وأطلب (من الشركاء الأوروبيين) زيادة المساعدات، بما في ذلك المساعدة الميدانية». وتقدم دول أوروبية -من بينها بولندا وبريطانيا وألمانيا وإسبانيا وليجيكا- أشكالاً مختلفة من المساعدات، لكن عبء التدخل العسكري يقع على عاتق فرنسا وحدها.

من ناحية أخرى، قالت وكالة الصحافة الفرنسية إن الوضع في بانغي لا يزال متوتراً مع استمرار الإعدامات التصفية وعمليات إطلاق النار المتفرقة، بعد مرور أسبوع على المواجهات الميدانية التي أسفرت عن سقوط نحو ستين قتيل في كل أنحاء البلاد، ونقلت عن مراسلها هناك أنه سمع إطلاق نار متفرقاً يشير وسط العاصمة عند فجر أول من أمس. وفي بيمبو بالضاحية الجنوبية لبانغي، قتل مسلم على أيدي مسيحيين حسب ما قالته امرأة تسكن في الحي طلبت عدم الكشف عن هويتها، مشيرة إلى أن «ثمة تحركات للجموع، والناس يهربون». وكان رئيس البلاد ميشال دجوتوديا -الذي ينتمي إلى تحالف سيليكا الذي أوصله إلى السلطة بقوة السلاح في مارس الماضي- عرض السبت إجراء حوار مع الميليشيات المسيحية لوقف دوامة العنف، مؤكداً في مقابلة مع إذاعة فرنسا الدولية -أن عناصر الميليشيات هؤلاء الذين يجارون اليوم مقاتلي سيليكا ليسوا أعداء، بل هم أشقاء». وأضاف دجوتوديا -الذي يعتبر أول رئيس مسلم لأفريقيا الوسطى- أنه على استعداد لأن يجري مناقشات ليس فقط مع الميليشيات التي ترفض استخدام السكاكين، بل أيضاً مع جميع الذين يتنادون بالعدالة والسلام، أنا مستعد للبدء. وظهر استطلاع للرأي نشر في فرنسا تراجع تأييد الشعب الفرنسي للتدخل العسكري في أفريقيا الوسطى بعد أيام من مقتل جنديين فرنسيين في اشتباك خلال مشاركتهما في دورية بالعاصمة.

حول العالم

توزيع السوزارات في الحكومة الجديدة للمستشارة الألمانية ميركل



أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن وزير المالية الحالي ولفغانغ شوبليه، سيبقى منصبه في الحكومة الائتلافية الجديدة التي تجمع محافظتين وشركاكين وديمقراطيين، وأن «أورسولا فون در لاين» -وزيرة العمل السابقة والأم لسبعة أبناء- ستتولى وزارة الدفاع، لتكون أول امرأة في ألمانيا تتسلم هذا المنصب. وبدأت ميركل أمس الثلاثاء ولايتها الثالثة كمستشارة لألمانيا على رأس حكومة جديدة أطلق عليها اسم حكومة الائتلاف الكبير، وتعد ثالث مستشار في ألمانيا، بعد الحرب العالمية الثانية، يحكم في ثلاث دورات متتالية. وقالت ميركل إن اسم «فولفغانغ شوبليه» ارتبط باستقرار منطقة اليورو والسياسة التي تتبناها، وبكل ما هو مهم في القارة الأوروبية، بحسب تعبيرها. وأضافت المستشارة أنها تنق في قدرة «أورسولا فون در لاين» على النجاح في منصبها على رأس مؤسسة حساسة مثل وزارة الدفاع. أما في ما يتعلق بوزارة الداخلية، فقد آلت لتوماس دي مايزيار وزير الدفاع الحالي الذي يعد من القويين لميركل، وسبق أن شغل منصب وزيراً للداخلية ولقي أداءه حينها استحساناً واسعاً. وأعرب هورست زيهوفر، زعيم الحزب المسيحي

توزيع السوزارات في الحكومة الجديدة للمستشارة الألمانية ميركل

برلين / وكالات : أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن وزير المالية الحالي ولفغانغ شوبليه، سيبقى منصبه في الحكومة الائتلافية الجديدة التي تجمع محافظتين وشركاكين وديمقراطيين، وأن «أورسولا فون در لاين» -وزيرة العمل السابقة والأم لسبعة أبناء- ستتولى وزارة الدفاع، لتكون أول امرأة في ألمانيا تتسلم هذا المنصب. وبدأت ميركل أمس الثلاثاء ولايتها الثالثة كمستشارة لألمانيا على رأس حكومة جديدة أطلق عليها اسم حكومة الائتلاف الكبير، وتعد ثالث مستشار في ألمانيا، بعد الحرب العالمية الثانية، يحكم في ثلاث دورات متتالية. وقالت ميركل إن اسم «فولفغانغ شوبليه» ارتبط باستقرار منطقة اليورو والسياسة التي تتبناها، وبكل ما هو مهم في القارة الأوروبية، بحسب تعبيرها. وأضافت المستشارة أنها تنق في قدرة «أورسولا فون در لاين» على النجاح في منصبها على رأس مؤسسة حساسة مثل وزارة الدفاع. أما في ما يتعلق بوزارة الداخلية، فقد آلت لتوماس دي مايزيار وزير الدفاع الحالي الذي يعد من القويين لميركل، وسبق أن شغل منصب وزيراً للداخلية ولقي أداءه حينها استحساناً واسعاً. وأعرب هورست زيهوفر، زعيم الحزب المسيحي

السورية والعراقية في ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، وأن تطرح ما وصفته بالدروس المستخلصة من الحالة الثانية.

فأول هذه الدروس -والكلام للملج- هو أن الرد قد لا يكون مجدياً في التعاطي مع الحكومات «المستبدة»، مشيرة إلى أن تفكيك الأسلحة -إذا كان ممكناً- يبقى هو الوسيلة الأفضل من محاولة الرد. والدرس الثاني هو أن الرئيس بشار الأسد قد يعتقد -شأنه في ذلك شأن نظيره العراقي الراحل صدام حسين- أن ترسانته الكيميائية والبيولوجية تمثل أسلحة ردة إستراتيجية في الحدودي، وعدم التنسيق في التمويل، فضلاً عن توصيات لتحسين أدائه. ومن توصيات الخطة تشكيل «هيئة لوجستية» تشمل الفضائل الإسلامية «المعتدلين» وتستثني الجماعات المنتمية للقاعدة، وكذلك تشكيل مركز قيادة مشترك للتوزيع في شمالي البلاد يوفر الاحتياجات وينسق إيصال الإمدادات والمعدات إلى الميدان. وفي هذا الصدد، قالت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور إن تراجع قوات المقاتلين «المعتدلين» في شمالي سوريا يرغب الولايات المتحدة على بحث توسيع نطاق دعمها لجماعات إسلامية كانت محل رفض لدى واشنطن. وتشير الصحيفة إلى أن الإسلاميين تمكنوا بدون أي مساعدة أميركية أن يتفوقوا على الجيش السوري الحر في التنظيم والسيطرة على الأراضي والاحتفاظ بالقوة. أما مجلة فورين بوليسي فقد حاولت أن تعقد مقارنة بين الحالتين

باريس / وكالات : قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فاييوس إن بلاده ستطلب مزيداً من العون من شركائها الأوروبيين، لتعزيز مهمة حفظ السلام